التحديات التي تواجهه المصارف الإسلامية في مواجهة الرقمنة المصرفية

د. عادل مبروك محمد

عميد أكاديمية أخبار اليوم

نجلاء عبدالمنعم

ماجستير الاقتصاد الإسلامي - ماجستير الدراسات الإسلامية

إن المتغيرات المتسارعة التي يشهدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والتنامي السريع لاستخدام الانترنت أدت إلى ثورة رقمية عملت على إحداث تغيرات جذرية في بعض أجزاء هيكل الصناعة المالية العالمية، ففرضت نظامًا جديدًا بات يعرف بالاقتصاد الرقمي.

كان من نتاج التحول الرقمي بروز المصارف الرقمية أو البنوك الافتراضية التي حققت قفزة هائلة في الأنشطة المصرفية، من خلال خدماتها الرقمية المبتكرة والمتنوعة؛ المتسمة بالسهولة والمرونة والدقة والسرعة، مع ما تحويه من مخاطر جديدة.

والمصرفية الإسلامية ليست بمعزل عن هذا التطور؛ إذ هي جزء لا يتجزأ من المنظومة المالية العالمية وإن كانت مختلفة ولها خصوصيتها، ما يفرض عليها ضرورة التعامل مع هذا الوافد الجديد في عالم المصرفية وذلك وفق ما تقتضيه منظومتها الإسلامية.

وتشير الدراسات المالية الحديثة إلى أن المنافسة تتصاعد بين البنوك الرقمية Digital Banks والبنوك التقليدية في مرحلة جائحة كورونا وما بعدها ولا سيما مع البنوك التي تتعامل مع شريحة الأفراد (بنوك التجزئة)، وتستمد البنوك الرقمية قوتها من توافقها التام مع الإجراءات الاحترازية التي تعد أحد أهم بروتوكولات مواجهة الجائحة، فضلاً عن انخفاض تكاليفها التشغيلية مقارنةً بتكاليف البنوك التقليدية والتي يعتقد أنها لا تزيد على ربع التكاليف التي تتحملها البنوك التقليدية؛ إذ أنها بنوك تعمل على شبكة الإنترنت، وليس لها أي فروع أو بنية مادية.

المبحث الأول – ماهية المصارف الرقمية

أولاً: تعريف المصارف الرقمية: هي نتاج طردي لتطور الاقتصاد التقني الرقمي ضمن مظلة ما يعرف؛ باقتصاد المعرفة والعولمة، والاقتصاد الافتراضي ونحوهما. والاقتصاد الرقمي إنما يستند على التقنية المعلوماتية الرقمية، ويوظف المعلومات والمعرفة في إدارته.

وعليه فإن الاقتصاد الرقمي يبنى أساسًا على التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي يزيد من فرص نمو وتطور المنتجات والخدمات خصوصًا القابلة للتداول التجاري رقميًا عبر الشركات المعلوماتية.

يمكن القول بأن حقيقة المصرف الرقمي: منصة افتراضية دون مبنى فعلي تقوم على بيئة معلوماتية تقدم خدمات مصرفية؛ أي أن الاستفادة من الخدمات المصرفية تكون من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات عبر الشبكة استخدامًا كاملاً، دون الحاجة لمبنى فعلي.

ولعل أول مصرف أو بنك افتراضي على الشبكة العنكبوتية هو مصرف نت بانك الأمريكي منذ (١٩٩٥)؛ ثم تلاحقت المؤسسات على تطوير خدماتها وفق تطور التقنية الرقمية.

أما في عالمنا الإسلامي، فلا وجود لكيان مالي رقمي بالمعنى الحقيقي للمنصة الافتراضية التي تقوم على بيئة معلوماتية دون مبنى فعلي وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛ وإن كان العمل المصرفي الرقمي أو الإلكتروني بمعناه الواسع عملاً ممارسًا فعلاً وواقعًا في مختلف المؤسسات المصرفية المالية الإسلامية.

بل هناك بعض المصارف الرقمية تقدم خدماتها المصرفية عبر قنوات رقمية بشكل متكامل، ولكنّها فروع لبنوك أصلية، كما هو الحال في بنك المشرق حيث أطلق قبل فترة منصة رقمية تقدم جميع الخدمات المصرفية ذلك عبر قنوات رقمية فقط من خلال الأجهزة الذكية تحت اسم المشرق نيو.

أما بمعناه الرقمي القائم على بيئة معلوماتية بالكامل؛ فإنه إلى الآن ليس واقعًا، وليست هناك أي منصة إسلامية فعلية – في حدود اطلاعي –؛ رغم أنه أصبح ضرورة ملحة، استشراقًا لمستقبل العمل المصرفي الإسلامي، في ظل تسارع التطور التكنولوجي بحيث أصبحت المعلوماتية مركزًا للاقتصاد الحديث وموردًا من موارده الأساسية.

ثانياً : خصائص المصارف الرقمية : لعل من أبرز الخصائص :

١ . **الرقمية** : إن المصارف الرقمية تكون المعلومات في شكل رقمي ويتم انتقالها عبر شبكات رقمية، كالعملات المشفرة، وهذه الخاصية تتطلب مكونات أساسية **أهمها** :

- **البنية التحتية الإلكترونية** ؛ المتمثلة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات من أجهزة وشبكات الاتصالات والهواتف النقالة والحواسب الألية وانتشار استخدام الإنترنت .
- **الأنظمة والتشريعات** : التي تتناسب مع التعاملات عبر شبكة الإنترنت وحقوق الملكية الفكرية، ومقتضياتها .
- **الكوادر البشرية** : توفر الكوادر البشرية المؤهلة للتعامل مع تقنية المعلومات .
- **دعم البحث** : دعم التطوير والدراسات اللازمة .

٢ . **التشبيك** : ويتمثل في تبادل المعلومات والمصالح مع الأفراد والجهات الأخرى على الشبكة، وقد أدى هذا إلى ظهور المؤسسات الشبكية المتنوعة، ومنها الوسائط الخدمية .

٣ . **الافتراضية** : التحوّل من المعلومات التناظرية إلى المعلومات الرقمية بحيث يستطيع أي فرد تحصيل خدماته مباشرة، مما يزيد من نسبة التفاعل .

وهذه الخصائص أفرزت عدداً من المزايا بالنّسبة للعملاء والمؤسسات المصرفية على حدّ سواء، منها :

- قدرة المصرف الرقمي على الوصول إلى قاعدة عريضة من العملاء دون التقيّد بمكان أو زمان معينّ .
- زيادة كفاءة وأداء المصرف من حيث السّعة والدّقة في إنجاز الأعمال .
- توفير فرص تسويقية جديدة، مع انخفاض تكاليف الخدمات وبالتالي زيادة الأرباح .
- تعدد الخيارات وتنوعها في اختيار الخدمات ونوعيتها بالنّسبة للعملاء، وكذلك المؤسسات ذات الصلة .

المبحث الثاني – تحديات المصارف الرقمية الإسلامية

إن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية لها هندستها المالية ومنتجاتها التمويلية، وفلسفتها المصرفية الخاصة والتي مرجعيتها الشريعة الإسلامية، فهي ليست مجرد عقود ومنتجات، بل إن لها رؤية خاصة

ومنهج متميز، ونموذج عمل خاص، وآليات تطبيق، تعبر جميعها عن ذلك التميز وتلك الخصوصية، الأمر الذي قاد إلى ولادة نمط جديد من التكنولوجيا المالية تحت مسمى التكنولوجيا المالية الإسلامية Islamic Fintech أخذاً بالنمو والاتساع تدريجياً، فقد ظهرت عشرات من منصات التكنولوجيا المالية الإسلامية الجديدة في دول إسلامية وغير إسلامية متعددة مثل ماليزيا وإندونيسيا ودولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمملكة العربية السعودية وباكستان وبروناي وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها، فبلغ عدد الشركات التي تقدم خدمات التكنولوجيا المالية الإسلامية نحو (٢٠٠) شركة حتى نهاية شهر يوليو ٢٠٢٠ وفقاً لمجموعة تقارير دولية وإقليمية، وصاحب ظهور التكنولوجيا المالية الإسلامية ولحقها انطلاق العديد من البنوك الإسلامية الرقمية Digital Islamic banks في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وجنوب شرق آسيا وفي دول الخليج العربي .

والمصارف الرقمية تكتنفها جملة تحديات، ظهرت آثارها على أرض الواقع مع أول مبادرات تشغيلية لها، وملامح هذه التحديات وآثارها تختلف باختلاف موردها؛ والذي يعنينا منها في هذا المقام ما له صلة بالجانب الشرعي منها؛ لأنّ المصارف الإسلامية الرقمية هي معنية بآثار هذه التحديات، لخصوصية المنظومة المالية الإسلامية، ومن هذه التحديات ما يلي :

أولاً : الجانب التشريعي : لا يمكن الحديث عن مصارف إسلامية رقمية إلا بوجود بيئة تشريعية قائمة تحدد الحقوق والواجبات، وتلبيّ الالتزامات وما يترتب عليها من آثار عند إجراء الأعمال والخدمات، أو عند حدوث نزاع وهذا يشمل جميع المعاملات المصرفية الرقمية من قبول التعاقدات الإلكترونية، وحجيتها في الإثبات، والتواقيع الإلكترونية، وأنظمة الدفع، والمال الرقمي، وحجية المراسلات الإلكترونية، وعلاقات وتعاقدات المصرف مع الجهات المزودة للتقنية أو الموردة لخدماتها من الأمور المنظمة للعمليات المصرفية؛ لأنّ المصرف الرقمي ليس مجرد موقع إلكتروني إنما هو : بيئة من العلاقات المتعددة والمتشابكة، وهذا يستدعي الوضوح والدقة والشمول في تحديد المعايير والالتزامات والحقوق بين الأطراف ذات العلاقة .

ونجد أن المعايير الشرعية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ليس فيها أيّ مادّة بخصوص المصارف الرقمية أو ما يتصل بها؛ والمعيار رقم (٣٨ : التعاملات المالية بالانترنت)، قاصر عن تلبية متطلبات المصرفية الرقمية .

كما قد تكون المواد غير ملائمة لخصوصية التشريع الإسلامي، وهكذا.

ثانيًا: الاحتكار: الاحتكار في المصارف الرقمية له صور عديدة، ولعل أبرز الصور وأكثرها تأثيرًا:

- سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الإنتاج العالمي لتكنولوجيا المعلوماتية؛ لأنّ المصارف الرقمية ما هي إلاّ نتاج الاقتصاد الرقمي الذي هو نواة العولمة.
- المصارف الإسلامية ستكون رهينة لدى هذه الشركات الكبرى وفي قبضتها خاصة إذا علمنا أنها – إضافة لما تقدم – حريصة على وضع: معايير وشروط معلوماتية لا تتوفر لدى المؤسسات الإسلامية – للفجوة الكبيرة في المجال التكنولوجي – وتقييدها، وهذا كله يقلل من نسبة الموثوقية في مثل هذه المصارف الرقمية.

ثالثًا: المعلومات والمعاملات: أمن المعاملات والمعلومات في الصيرفة الرقمية يمثل تحديًا كبيرًا؛ لأن تزايد الجرائم المعلوماتية أفرز نوع من عدم الثقة في إجراء المعاملات، وكذا في وسائل الدفع والاعتماد المصرفي، ذلك أن هذه الجرائم تأخذ عدة أشكال وأنماط يصعب السيطرة عليها، فمنها:

- اختراق نظام المصرف كأن يتعرض للقرصنة ومهاجمة الفيروسات.
- الاحتيال المتمثل في تقليد البرامج أو تزوير معلومات مطابقة للبرامج الإلكترونية.
- جرائم البطاقة الائتمانية، وهذه البطاقات الائتمانية، وإن كانت قد حققت رواجًا ومقبولية عالية؛ فإنها الآن تثير العديد من المخاوف في حقلي الحماية ومسؤوليات أطراف العلاقة.

ويأتي هذا التزايد للجرائم المعلوماتية نظرًا لسهولتها وضعف أساليب الأمن وسلامة الأنظمة المعلوماتية وإمكانية الوصول إلى الهدف وخاصة المؤسسات المالية التي تمثل هدفًا مغريًا لمحترفي هذه الجرائم.

المبحث الثالث – تأثير التكنولوجيا الرقمية على التمويل الإسلامي

المصارف الإسلامية الرقمية جزء لا يتجزأ من المنظومة المالية الإسلامية، وقد تقرر أن النظام المالي يتعلق بكلية من كليات الشريعة وضروري من ضرورياتها وهو المال، إذْ ثبت باستقراء موارد الشّع أنّ الكلّيات التي قصد الشارع إلى مراعاتها خمسة: حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال.

والمقصود بالضروريات: ما لا بد منها في قيام مصالح الدين والدنيا، والصيرفة المالية تتمثل في مقصد حفظ المال.

تأثير التكنولوجية المالية: إنه في ظل المتغيرات العالمية ونتيجة الاتجاه المتزايد نحو رقمنة المعاملات المالية أصبح تطور الخدمات المالية الإسلامية ومواكبتها للتطورات التكنولوجية المتلاحقة ضرورة ملحة.

فتطبيق التكنولوجيا المالية والأنظمة الرقمية يساعد، بشكل عام، على تبسيط العمليات والمعاملات المالية، وهو الأمر الذي يؤدي إلى خفض التكاليف وسرعة التنفيذ، والأهم من كل ذلك مواكبة طلبات العملاء للحصول على تمويل متوافق مع الشريعة الإسلامية باستخدام التكنولوجيا المالية في العمليات المالية.

وهناك العديد من التقنيات الرقمية والمالية يمكن أن تحدث تحولاً في طريقة عمل التمويل الإسلامي منها:

١. **تبادل الأموال الرقمية**: أدت الثورة الرقمية إلى تغير جذري في النموذج التقليدي للتبادل النقدي، بسبب ما أحدثت رقمنة أنظمة الدفع والتطورات الحاصلة في مجال الصناعة المالية، فالنقود تحولت إلى شكل جديد، وتطورت طرق الدفع فأصبحت تعتمد على شبكة الانترنت أو الأجهزة اللاسلكية ومؤسسات التمويل الإسلامية معنية هي الأخرى مواكبة هذا التطور كغيرها من المؤسسات، إذ أن العملات الرقمية تسهل بشكل فوري عمليات نقل القيمة من طرف إلى أخر بطريقة أمنة وسريعة وبتكاليف قليلة.

٢. **تسويق المنتجات المالية الإسلامية عبر التقنيات الرقمية**: يتيح استخدام التجهيزات والبرمجيات الجديدة عبر استخدام المنصات الرقمية تطوير المنتجات المالية والإسلامية، وتعد المنصة العالمية الابتكارية لمنتجات الاقتصاد الإسلامي التي أسسها التركز الاقتصادي العالمي ٢٠١٥، واحدة من أبرز هذه المنصات التي اتجهت إلى إضافة منتجات مالية إسلامية جديدة.

٣. **إنشاء قواعد البيانات الإلكترونية لخدمة التمويل الإسلامي**: أتاحت التكنولوجيا الرقمية تجميع وتخزين كميات كبيرة من البيانات المتعلقة بالمؤسسات المالية، مما جعل عمليات البحث على الانترنت، والدفع الإلكتروني تستخدم بشكل ألي من قبل العملاء والشركات والوكالات الحكومية والجهات الفاعلة على حد سواء، لذلك بات من الضروري على مؤسسات التمويل الإسلامي أن تتبني إنشاء قواعد بيانات رقمية لهذه الصناعة، وأن توفر لها الموارد البشرية والمالية اللازمة، وأن تكون مخرجاتها على درجة عالية من الثقة والمصداقية.

التوصيات:

- العمل على إيجاد بنية تحتية تقنية تكنولوجية تكفل الأداء السليم للمصارف الرقمية.
- دعم البحث العلمي في مجال الصيرفة الإسلامية وتشجيع الابتكار والأفكار الجديدة.
- إيجاد حلول إستراتيجية لمعوقات العمل المصرفي عمومًا والرقمي خصوصًا.
- الحرص على إيجاد بيئة تشريعية يراعى فيها مقاصد الشريعة وعولمة الاقتصاد الرقمي.

المراجع:

- د. حسن مظفر، مقومات الاقتصاد الرقمي ومدخل إلى اقتصاديات الإنترنت، معهد الإدارة العامة للبحوث الرياض، ط ١.
- د. رفيق يونس المصري، المصارف الإسلامية، دار الكتبي، ط ٢.
- عبد الله موسى، الاقتصاد الرقمي، مجلة المال والاقتصاد.
- علي قابوسة، المصارف الإلكترونية الفرص والتحديات حالة الجزائر، بحث منشور على موقع الاقتصاد والتمويل الإسلامي.
- فضل عبد الكريم البشير، دور الاقتصاد الرقمي في تعزيز التمويل الإسلامي، مجلة بيت المشورة.